

Document: EB 2007/91/R.39
Agenda: 13(b)
Date: 14 August 2007
Distribution: Public
Original: English

A



تقرير لجنة مراجعة الحسابات

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية التسعون
روما، 11-12 سبتمبر/أيلول 2007

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Carlo Borghini

مراقب مالي

هاتف: +39 06 5459 2791

بريد إلكتروني: c.borghini@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39-06-5459-2374

بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1- عقدت لجنة مراجعة الحسابات اجتماعها السابع والتسعين في 26 يونيو/حزيران عام 2007، وبحثت القضايا التالية التي تود أن توجه عناية المجلس التنفيذي إليها.

تقرير المراجع الخارجي عن إجراءات الرقابة الداخلية والمحاسبة (الوثيقة AC 2007/97/R.3)

2- استعرضت اللجنة تقرير شركة برايس ووتر هاوس كوبرز بشأن إجراءات الرقابة الداخلية والمحاسبة. وقدم المراجع الخارجي هذا التقرير كجزء من نهج المراجعة الشامل. وعلى وجه الخصوص، أكد أن الهدف الرئيسي من التقرير هو تزويد الإدارة بملاحظات واقتراحات للتحسين. وطلب أعضاء اللجنة توضيحات من المراجع الخارجي والأمانة بشأن ما يلي:

(أ) البيان التمهيدي في التقرير، ولاسيما تقدير الإدارة لنظام الرقابة الداخلية والرأي العام للمراجع الخارجي؛

(ب) إدراج بعض الملاحظات والتوصيات التي كانت قد صُنفت من قبل على أنها ذات أولوية متقدمة في السنوات السابقة (نظام القروض والمنح، والاستعراض الدوري للقوائم المالية المؤقتة، وما إلى ذلك) والتي لم تكن قد نُقِدت بعد في نهاية عام 2006؛

(ج) المخاطر المتعلقة بتسجيل وصون البيانات الهامة عن القيمة العادلة وتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال الصحائف المجدولة والتي لا تُدرج في نظام الإدارة المالية؛

(د) التغييرات عند مستوى كبار الموظفين والحاجة إلى ضمان استمرارية العمليات.

3- وأوضح المراجع الخارجي أن هدف البيان التمهيدي هو التحديد الواضح لغاية ونطاق العمل المنفذ في سياق مراجعة القوائم المالية لعام 2006. وفي هذا الصدد فإن الهدف الرئيسي يتمثل في تحديد مستوى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة. ولاحظ أن تقدير نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة ما يشكل عملية متواصلة. وفيما يتعلق بتوصيات السنوات السابقة والتي لم تنفذ بعد، فقد أوضح المراجع الخارجي أنه على الرغم من أن الإدارة توافق على التوصيات إلا أن تنفيذها يعتمد على عوامل أخرى مثل نسبة التكاليف إلى المنافع، والأولويات الشاملة للمؤسسة. كما بيّن المراجع الخارجي أنه بالنسبة لاستعراض القوائم المالية المؤقتة فإن الحاجة تدعو إلى مزيد من العمل لتعزيز فعالية العملية رغم أن الأرقام صحيحة. وفيما يتصل بالبيانات المالية المدارة من خلال الصحائف المجدولة، فإن من الضروري فرض ضوابط أشد للتعويض عن الافتقار إلى الأمن.

4- وأكدت الأمانة أن التوصيات قد خضعت لنقاش مستفيض وأنه تم الاتفاق عليها مع المراجع الخارجي. وفيما يتعلق باستعراض نظام الرقابة الداخلية، شرحت الإدارة أن ذلك هو عملية متواصلة تؤدي في مختلف أنحاء المؤسسة، وأن هدفها الرئيسي يتمثل في تعزيز النظام، وتدعيم فعاليته، وزيادة أوجه الكفاءة. وثمة إطار شامل للرقابة الداخلية قيد الإعداد حالياً. أما فيما يتصل بنظام القروض والمنح واستخدام الصحائف المجدولة لإدارة البيانات الهامة، فقد لاحظت الإدارة أن هذا هو بالفعل عملية من العمليات الأساسية وأن هناك اقتراحاً يجري إعداده لإعادة تصميم هذا النظام المطور داخلياً وتغييره؛ ومن المفروض أن يكون هذا الاقتراح جاهزاً في نهاية أكتوبر/تشرين الأول عام 2007 لكي ينفذ خلال عام 2008. وأخيراً، وبالنسبة لقضية تقاعد كبار الموظفين أو التغييرات في مستوى الإدارة العليا، فقد أشارت

الأمانة إلى أنه تم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الاستلام والتسليم على النحو المناسب وكفالة استمرارية العمل.

5- وبناء على التوضيحات المعروضة أعلاه، فقد وافقت اللجنة على الوثيقة.

مذكرة استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2007 (الوثيقة AC 2007/97/R.4)

6- نظرت اللجنة في مذكرة استراتيجية المراجعة التي أعدها المراجع الخارجي وقدمها في مظهر مکتوم إلى أعضائها. وجرى التوضيح أن الأمانة لم تطلع على فحوى هذه الوثيقة إلى حين توزيعها في الاجتماع. وأوضح المراجع الخارجي أن استراتيجية المراجعة تستند إلى الخبرة، والمعرفة، والتقدير الشامل لمستوى المخاطر في عمليات الصندوق. كما أشار إلى أهمية مناقشة الوثيقة مع اللجنة التماساً للمعلومات المرتردة والإرشادات بشأن الاستراتيجية.

7- وتساءلت اللجنة عن بعض الجوانب التي أبرزتها الوثيقة، مثل دراسة خطاب التأكيد الصادر عن الإدارة، وتعديلات نهاية السنة، وتقدير إجراءات إدارة المخاطر وأثر لامركزية الميزانية. وأوضح المراجع الخارجي أن الإشارة إلى المجالات المختلفة للأنشطة يستند في المقام الأول إلى المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة، بغض النظر عن التدابير التي اتخذتها الإدارة للتخفيف من وطأة هذه المخاطر.

8- وتساءلت اللجنة عن سبب عدم إطلاع إدارة الصندوق على المذكرة قيد المناقشة قبل الاجتماع. وأوضح المراجع الخارجي أن استراتيجية المراجعة لا تُكشف في العادة للإدارة مقدماً، ولكنه أضاف أن الكشف عنها لا يؤثر على فعالية عمل المراجع. وأشارت الأمانة أن الأمر متروك لأعضاء اللجنة لتقرير ما إذا كانوا يودون عقد اجتماع خاص مع المراجع الخارجي لمناقشة الوثيقة إذا ما رغبوا في ذلك. غير أن الأمانة أوضحت، وهو ما أقره المراجع الخارجي، أن الإطلاع على استراتيجية المراجعة قبل الاجتماع يتيح تقديراً أفضل للمخاطر المؤسسية، وهو ما يؤدي إلى مراجعة ذات فائدة أكبر ومغزى أعمق للمؤسسة، وإلى قدر أوسع من التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين، وعلاقة بناءة أوثق بين الإدارة والمراجع الخارجي.

9- وأحاطت اللجنة علماً بالوثيقة وستنظر في أمر عقد اجتماع خاص مع المراجع الخارجي لدراسة مذكرة استراتيجية المراجعة لعام 2008 في السنة المقبلة.

عرض إطار الميزنة الرأس مالية (الوثيقة AC 2007/97/R.5)

10- وصفت الأمانة الأساس المنطقي لامتلاك إطار للميزنة الرأس مالية. وعلى وجه الخصوص، فقد أوضحت أن الحاجة تدعو إلى الميزانية الرأس مالية لتغطية الإنفاق غير المتكرر للأصول الملموسة وغير الملموسة التي تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة على امتداد عدد من السنين. وعند تحديد إطار الميزنة الرأس مالية، قدمت الأمانة مقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. كما أنها شرحت المعايير التي يركز عليها إنشاء الميزانية الرأس مالية، ولاسيما رصد العوائد المقبلة لضمان تغطيتها لتكاليف الاستثمارات، وكذلك رصد فئات الإنفاق المعنية.

11- وأثارت اللجنة القضايا التالية:

(أ) **الاستهلاك والمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.** أوضحت الأمانة أن معايير الاستهلاك ستستند إلى العمر الإنتاجي للأصول وأن المؤسسات المالية الدولية الأخرى تستخدم معايير مماثلة.

(ب) **الأسباب الرئيسية لإطار الميزنة الرأسمالية.** أوضحت الأمانة أن الهدف من تنفيذ مثل هذا الإطار هو تلبية الحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل. وعلى سبيل المثال، فإنه يبدو أن استثمار الصندوق في تقانات المعلومات والاتصالات منخفض للغاية بالمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار في مثل هذه البنى الأساسية. وهذا هو نوع من أنواع الإنفاق الذي سيُدرج في الميزانية الرأسمالية.

(ج) **تحليل منافع الشراء مقابل الاستئجار.** أوضحت الإدارة أن لجنة صغيرة وكفوءة للتسيير ستتولى تقدير سلامة الاستثمارات والخيار التشغيلي للشراء أو الاستئجار.

12- وبعد مناقشة مستنيفة للوثيقة قررت اللجنة الموافقة عليها.

تعريف تكاليف التشغيل والترتيب الهرمي للأنشطة (الوثيقة AC 2007/97/R.6)

13- أكدت الأمانة أن هناك حاجة إلى تصنيف التكاليف على نحو أفضل، وذلك خارج نطاق التقسيم الأساسي إلى نفقات تشغيلية وغير تشغيلية، وإلى عرضها بشكل واضح، ولاسيما حينما تسهم أنشطة متنوعة في تحقيق هدف من الأهداف. وفي هذا الصدد، فقد اقترح اعتماد أربع فئات للتكاليف. وأوضحت الأمانة كذلك أن تبسيط الترتيب الهرمي لنشطة المؤسسة سييسر تخصيص التكاليف للأنشطة المختلفة.

14- وأعربت اللجنة عن تقديرها لجهود الأمانة في إرساء فئات التكاليف. ووافق معظم الأعضاء على أن الوثيقة تشكل أول محاولة لتحديد الإنفاق على نحو أفضل، ولكنهم يرون أن الأمر يقتضي المزيد من العمل. وطلب بعض الأعضاء إلى الأمانة تبسيط العرض بحيث يقتصر على ثلاث فئات. وشرحت الأمانة بأن مزايا التصنيف الجديد للإنفاق في إطار أربع فئات ستظهر بشكل أوضح في وثيقة الميزانية التي ستدرسها اللجنة في اجتماعها المقبل. وإقراراً من الأمانة بأن الحاجة تدعو إلى المزيد من الجهود لتصنيف الإنفاق فقد أشارت إلى أن الفائدة الرئيسية المتأتية عن الفئات ستمثل في تيسير عمل الإدارة في تتبع التكاليف.

اعتماد تمويل تجهيز البرامج - تبسيط عرض الميزانية (الوثيقة AC 2007/97/R.7)

15- أوضحت الأمانة أنه سيتم إنهاء تدبير التحويل من برنامج العمل إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج بغية تبسيط عرض الميزانية. وطلبت اللجنة تقديم بعض الإيضاحات فيما يتعلق بمنشأ التحويل إلى الاعتماد المذكور. وأكد رئيس اللجنة أهمية توضيح العلاقة بين مستوى برنامج العمل وزيادة حجم الاعتماد بنسبة 10 في المائة عام 2008.

أثر تحركات أسعار الصرف على نسبة التكاليف الإدارية (الوثيقة AC 2007/97/R.8)

16- أوضحت الأمانة أن الموضوع المركزي هو تحليل تطور التكاليف الحقيقية للصندوق كنسبة مئوية من برنامج العمل، مع استبعاد أثر أسعار الصرف. وفي هذا الصدد، فإن بالمستطاع اعتماد نهج متنوعة.

واستناداً إلى تحليلات مختلفة فقد رأت الإدارة، ولأغراض المقارنة فحسب، أن نسبة التكاليف الإدارية (الميزانية الإدارية بالإضافة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج كنسبة مئوية من برنامج العمل ناقصاً التحويلات إلى الاعتماد المذكور) يجب أن تُحسب بسعر صرف الدولار الأمريكي إلى اليورو 0.819 الذي كان سارياً عند إرساء نسبة الأساس. وبهذه الطريقة فإن هذه النسبة، وبعد تجريدها من أثر أسعار الصرف، ستُظهر مكاسب الكفاءة الحقيقية المحرزة.

17- وأقرت اللجنة بأهمية تتبع نسبة الكفاءة والإنجاز الشامل لميزانية النمو الحقيقي الصفري. وعلى وجه الخصوص، فإنها أكدت الحاجة إلى النظر إلى النسبة ومستوى الميزانية في سياق وثيقة الميزانية الشاملة المرفوعة في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2007.

18- وأوضحت الأمانة أن هذه القضية قد عُرضت على اللجنة استجابة لطلب المجلس التنفيذي الداعي إلى ضمان الرصد المناسب لنسبة الكفاءة. وأضافت أن النمو الحقيقي الصفري سيكون عنصراً بالغ الأهمية في الوثيقة المعنية بالأولويات الاستراتيجية للميزانية الجاري تقديمها إلى دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول.

19- وخلصت اللجنة إلى أنها ستُخضع كل الجوانب المتصلة بالميزانية التي نوقشت خلال هذا الاجتماع لمزيد من البحث في اجتماعها الذي ستعقده في نوفمبر/تشرين الثاني بشأن ميزانية عام 2008.

